مع احتمال تحقيق فائض مالي للسنة المالية 2019/2018

«الوطني»: فائض الميزانية يصل 3.6 مليار دينار في فبراير

- البيانات الرسمية الأولية تشير إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ككل و القطاع غير النفطي إلى 2.0 % في الربع الرابع من 2018
- قيمة المبيعات العقارية ترتفع إلى 284 مليون دينار في فبراير
- معدل التضخم يصل 0.6 % على أساس سنوي في فبراير
- تسارع نمو الائتمان إلى 5.3 % على أساس سنوي بدعم من نمو الإقراض الاستهلاكي وقطاع الأعمال

رسم بياني يوضح مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المؤشر العام لبورصة الكويت يرتفع 7.4 % في مارس بدعم من إعادة ترتيب الوزن النسبي لمكونات مؤشر فوتسي

أوضح تقرير متخصص لـ«الوطني» أن المخاوف المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي استمرت طوال الشهر الماضي في ظل تراجع عائدات السندات العالمية وتزايد التوقعات بشأن إمكانية تغيير السياسات النقدية لتصبح أكثر تيسيرا، مع قيام صندوق النقد الدولي بخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي. ورغم تلك الظروف، كانت الأخبار المتعلقة بالاقتصاد الكويتي مشجعة إلى حد ما بما يساهم في تعزيز توقعاتنا الخاصة بالنمو الاقتصادي، والذي كان ضعيفا بنهاية العام 2018 وفقا لأحدث البيانات، إلا أنه من المتوقع أن يتحسن أداؤه خلال العام 2019. ومن ضمن تلك الأخبار على سبيل المثال لا الحصر، مساهمة خفض الأوبك لمعدلات الإنتاج في ارتفاع أسعار النفط متخطية حاجز 70 دولارا للبرميل، مما ساعد على تحسين وضع الميزانية وتوفير مساحة للتوسع المالي هذا العام. كما بلغ معدل نمو الائتمان أعلى مستوى له منذ عامين، بالإضافة إلى تزايد نمو الإنفاق الاستهلاكي وتحقيق البورصة مكاسب جيدة في مارس بسبب التدفقات الأجنبية القوية.

أسعار النفط تتخطى حاجز 70 دولارا

تحركت أسعار تداول خام تصدير النفط الكويتي ضمن نطاق محدود تراوح ما بين 65 إلى 68 دولارًا للبرميل خلال شهر مارس، وانتهى تداولات الشهر مرتفعًا بنسبة 3% وصولا إلى سعر 67 دولار للبرميل، إلا أنه تمكن من تخطي حاجز 70 دولارًا للبرميل في مستهل أبريل للمرة الأولى منذ خمسة أشهر. هذا ولا تزال أسعار النفط تتلقى دعما جيدا من تراجع وتيرة انخفاض الطلب العالمي ، إلا أن خفض الامدادات، نتيجة العقوبات المفروضة على كلا من فنزويلا وإيران، وقرار السعودية تقليص إنتاجها بأكثر من ضعف الحصص المقررة وفقا لاتفاقية الأوبك وحلفائها المبرمة في ديسمبر الماضي، يعد من أهم العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعزيز أسعار النفط ودفعها نحو الارتفاع. هذا ولم يطرأ أي تغير يذكر على معدل إنتاج النفط الكويتي واستقر عند مستوى 2.71 مليون برميل يوميا في مارس، وهو أقل بمعدل 100 الف برميل من المستوى المرجعي لشهر سبتمبر الماضي، ليصل بذلك معدل التزام الكويت إلى 118% من معدل خفض الإنتاج المقرر بنحو 85 ألف برميل يوميا.

تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2% في الربع الرابع من العام 2018

تشير البيانات الرسمية الأولية للربع الرابع من العام 2018 إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي بنهاية العام الماضي على خلفية ثبات كميات إنتاج النفط وتباطؤ وتيرة تنفيذ المشاريع وتراجع كل من أسعار النفط وأسواق الأسهم العالمية التي ربما تكون قد أثرت على مستويات الثقة والإنفاق الاستثماري. حيث تراجع معدل النمو الإجمالي إلى 2.0% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2018 بالمقارنة بمستواه البالغ 2.9% في الربع الثالث (والذي تم رفعه بعد المراجعة من 1.8%)، ويعزى هذا التباطؤ بصفة رئيسية إلى تراجع أداء القطاع النفطي الذي سجل نموا بنسبة 2.0% مقابل 3.3% في الربع الثالث بدعم من تخفيف وتيرة خفض الأوبك لحصص الإنتاج في وقت سابق. أما بالنسبة لنمو القطاع غير النفطي، والذي يتضمن الآن قطاع تكرير النفط، فقد بلغ 2.0% مقابل 2.3% في الربع الثالث.

وعلى الرغم من إشارة تلك البيانات الفصلية إلى تسجيل نمو عام وغير نفطي بنسبة 1.2% للعام 2018 بأكمله، إلا أنه يمكن العودة مرة أخرى لمراجعة هذه الأرقام بعد إصدار بيانات سنوية أكثر شمولا خلال الأشهر المقبلة. أما في الوقت الحالي، فقد ابقينا على تقديراتنا (الأقوى إلى حد ما) لمعدلات نمو العام الماضي دون تغيير، وما زلنا نتوقع تسجيل نمو غير نفطي بنسبة تتراوح ما بين 2-3% سنويًا في عامي 2019 و2020.

الفائض المالي أكثر قربا للتحقق

تكشف بيانات المالية العامة للأشهر الأحدى عشر الأولى (حتى فبراير) من السنة المالية 2019/2018 عن تحقيق فائض في الميزانية (قبل اقتطاع المخصص الإلزامي لصندوق الأجيال القادمة) بقيمة 3.6 مليار دينار كويتي، مقابل 3.3 مليار دينار كويتي منذ بداية العام حتى يناير. وارتفعت الإيرادات بقيمة 1.4 مليار دينار كويتي لتصل إلى 18.4 مليار دينار كويتي بدعم من ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر النفط الكويتي 64 دولارًا مقابل 58 دولارًا في يناير. أما النقطة الأكثر بروزًا، فكانت على صعيد بند الإنفاق الذي ارتفع بواقع 1.1 مليار دينار كويتي فقط، أقل بكثير من مستوياته المسجلة على مدى الأشهر الأخيرة، حيث بلغ 14.8 مليار دينار كويتي، وشمل التراجع كلا من النفقات الجارية والرأسمالية.

وتدل تلك الأرقام على أن الإنفاق على أساس سنوي قد تراجع بنسبة 5% في الوقت الذي تضمنت تقديرات الموازنة زيادة قدرها 8% في ميزانية العام بالكامل. وعلى الرغم من ارتفاع النفقات في العادة في شهر مارس، وهو الشهر الأخير من السنة المالية، إلا أنه يبدو من المتوقع الآن أن الإنفاق على مدار العام بالكامل يمكن أن يستقر عند نفس مستويات السنة المالية 2018/2017. وإذا أخذنا في الاعتبار الإيرادات المتوقعة، فإن ذلك يعني وجود فائض مالي للسنة المالية بأكملها بحوالي 1.3 مليار دينار كويتي، أو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يعد أول فائض تحققه الميزانية منذ أربعة أعوام.

ارتفاع المبيعات العقارية

كانت المبيعات العقارية جيدة نسبيا في فبراير وبلغت قيمتها 284 مليون دينار كويتي، بزيادة 16% عن يناير. ويعزى هذا الارتفاع بالكامل إلى ارتفاع مبيعات القطاع التجاري التي بلغت 100 مليون دينار كويتي والتي نتجت عن زيادة متوسط حجم الصفقات بحوالي أربعة أضعاف تقريبا، في حين تراجع عدد الصفقات التجارية في واقع الأمر بنسبة 30% على أساس شهري. وكانت المبيعات السكنية ثابتة على نطاق واسع واستقرت عند مستوى 110 ملايين دينار كويتي، بينما تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري إلى 74 مليون دينار كويتي بعد ارتفاعها خلال بعض الأشهر السابقة.

أما بالنسبة للأسعار، فقد استقرت خلال فبراير في معظم القطاعات، باستثناء قطاع الشقق السكنية الذي شهد تراجعا بنسبة 4.6% على أساس شهري. وقد يعزى ذلك إلى تزايد المعروض من الشقق الجديدة بما قد يكون قد ساهم في الضغط على الأسعار وأدى إلى تراجعها. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر نشاط السوق جيدا ووفقا لمؤشر أسعار المستهلك (انظر أدناه)، حيث ظلت الإيجارات السكنية مستقرة على مدى 11 شهرًا بما يشير إلى أن ظروف السوق جيدة نسبيا.

عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى النمو

وفقا لمؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي، ارتفع نمو الإنفاق الاستهلاكي من 0.2% على أساس سنوي في فبراير إلى أعلى مستوياته المسجلة في خمسة أشهر عند 1.2% في مارس، وجاء ذلك الارتفاع بدعم من انتعاش الإنفاق على السلع المعمرة، الأمر الذي ساهم في تعويض التراجع الحاد لمعدلات الانفاق على السلع غير المعمرة وتراجع نمو قطاع الخدمات. كما واصل قطاع الإنفاق الاستهلاكي على إظهار علامات تحسن في الربع الأول من العام 2019 بالتزامن مع تراجع معدلات التضخم والنمو الجيد للتوظيف، بالإضافة إلى انتعاش الإقراض الاستهلاكي.

ارتفاع معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم إلى 0.6% على أساس سنوي في فبراير مقابل 0.4% في يناير، كما ارتفع أيضا معدل التضخم الأساسي وفق تقديراتنا، والذي يستثني المواد الغذائية والسكن، إلى 2.0% مقابل 1.7% في يناير. ويعزى ارتفاع التضخم في المقام الأول إلى ارتفاع تضخم المواد الغذائية إلى 0.4% على أساس سنوي مقابل 0.0% في يناير. هذا بالإضافة إلى مساهمة مكونات أخرى مثل الملابس والاتصالات والترفيه. إلا أن ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية والملابس قد نتج على خلفية تسجيل الأسعار لارتفاعات هائلة في العام السابق، حيث انخفضت الأسعار في تلك القطاعات فعليًا على أساس شهري. وفي ذات الوقت، كان معدل تضخم القطاع السكني (معظمها إيجارات) ثابتا عند مستوى 1.2%- على أساس سنوي، بما يعكس مجرد حدوث انتعاش تدريجي في السوق العقاري، على الرغم من أن هذا المكون يميل إلى التحرك فقط في نهاية كل فصل.

وبصفة عامة، وعلى الرغم من أننا ما زلنا نتوقع أن يرتفع معدل التضخم بعض الشيء هذا العام في ظل انخفاض بعض الضغوط الداعمة للتراجع (في نهاية المطاف) على مستوى قطاعي المواد الغذائية والسكن، فإن المستوى المتدني للتضخم حتى الآن في العام 2019 يجعل توقعاتنا السابقة تبدو مرتفعة إلى حد ما. ونتوقع الآن أن يصل معدل التضخم إلى 1.5% في العام 2019 بأكمله، منخفضا من 2.0% بحسب تقديراتنا السابقة ليحقق ارتفاع من أدنى مستوياته في ستة عشر عامًا التي سجلها في العام 2018 عند 0.6%. ومن المتوقع أن يستقر مستوى التضخم الأساسي دون أي تغير يذكر مقارنة بالعام الماضي عند مستوى 2%، متأثرا باعتدال مستويات النمو الاقتصادي، وقوة الدينار وعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وغياب تطبيق المزيد من خفض الدعوم.

تسارع وتيرة نمو الائتمان في فبراير

ارتفع نمو الائتمان إلى أعلى مستوياته على مدى أكثر من عامين وصولا إلى 5.3% على أساس سنوي في فبراير مقابل 5.0% في يناير على خلفية زيادة معدلات الإقراض لكل من قطاع الأعمال والتسهيلات الشخصية. وارتفعت قروض قطاع الأعمال بنسبة 6.2% على أساس سنوي مقابل 6.0% في يناير فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التحسن الذي شهدته أنشطة الإقراض للقطاعات العقارية والتجارية وأعمال البناء، من جهة أخرى، ساهم ارتفاع الاقراض لأغراض السكن (5.9% على أساس سنوي) في تعزيز اقراض الأفراد، هذا بالإضافة إلى نمو القروض الاستهلاكية بنسبة 3.9%، فيما يعد أعلى معدلات النمو التي تسجلها منذ أكثر من أربعة أعوام، ويعود الفضل في ذلك على الأغلب للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي مؤخرا للتخفيف من قيود الإقراض.

من جانب آخر، تباطأ نمو إجمالي الودائع إلى 2.3% مقابل 4.2% في يناير على خلفية التراجع الكبير في الودائع الحكومية، وارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 4.7% على أساس سنوي.

ارتفاع بورصة الكويت في ظل تزايد التدفقات الأجنبية

حققت بورصة الكويت أداءً هو الأفضل بين البورصات الخليجية في شهر مارس وذلك بفضل مزيج من العوامل مثل إعادة ترتيب الوزن النسبي للأسهم المدرجة في مؤشر فوتسي بما ساهم في تعزيز التدفقات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى ضعف أداء بعض الأسواق الأخرى. وارتفع المؤشر العام بنسبة 7.4% على أساس شهري مقابل ارتفاع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي بنسبة 3.5%. وساهم هذا في دفع القيمة السوقية للأسهم للارتفاع وصولا إلى 32 مليار دينار كويتي، فيما يعد أعلى مستوياتها منذ يناير 2011. كما ارتفعت مستويات السيولة ارتفاعا هائلا وبلغ متوسط كمية الأسهم المتداولة يوميا 174 مليون سهم، بنمو بلغت نسبته 39% على أساس شهري وأكثر من ضعف متوسط حجم التداولات اليومية للعام 2018.

وشهد صافي التدفقات الأجنبية ارتفاعا قياسيا بلغ 141 مليون دينار كويتي في شهر مارس، فيما يعد رقما تاريخيا لم يشهده السوق من قبل. وسجلت أسعار الأسهم ارتفاعا قويا بدعم قوي من جانب قطاعات البنوك والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية، بنمو بلغت نسبته 10% و 9% و 8% على أساس شهري، على التوالي. أما بالنسبة لأداء بورصة الكويت منذ بداية العام حتى تاريخه، فقد سجل المؤشر العام نموا بنسبة 10.6%، لتحل في المرتبة الثانية مباشرة بعد السوق السعودي الذي سجل نموا بنسبة 12.7%.

«إعمار للضيافة» تطلق عروضاً استثنائية لزوار دبي

مع اقتراب حلول العطلة الصيفية لابد من البحث عن باقات مميزة توفر فسحة من الاسترخاء والترفيه. وبهذه المناسبة، أطلقت مجموعة «إعمار للضيافة» عروضا مذهلة تثري أجواء العطل الصيفية الرائعة في دبي.

وتقدّم وجهات الضيافة والترفيه التي تمتلكها «إعمار العقارية»، مطوّر برج خليفة، ودبي ومول، ومجموعة من المعالم السياحية الفريدة، باقات إقامة صيفية استثنائية تمنح ما يصل إلى إقامة ثلاث ليال مجانًا في وجهات العلامة التجارية الفاخرة «العنوان للفنادق والمنتجعات» و«فيدا للفنادق والمنتجعات» الراقية. كما تتوفر أسعار الإقامة الحصرية للموسم الصيفي في «رو للفنادق» العصرية من الفئة المتوسطة، المشروع المشترك بين «إعمار العقارية» و«مراس».

ويمكن للضيوف الذين ينضمون إلى العضوية المجانية لبرنامج الولاء «U من إعمار » الاستمتاع بعروض لا تضاهى في جميع وجهات «العنوان للفنادق والمنتجعات»، بما في ذلك إقامة ليلة مجانية عند حجز ليلتين؛ وليلتان مجانًا عند حجز أربع ليال؛ وثلاث ليال مجانًا عن كل ستّ ليالي إقامة.

ويمكن للضيوف الاختيار من بين طيف واسع من الفنادق والمنتجعات التي تضم «العنوان وسط المدينة»، أو «العنوان بوليفارد»، أو «العنوان دبي مول» المرتبط مباشرة بدبي مول، وجهة التسوق والترفيه الأكثر استقطابا للزوار في العالم. أما الباحثون عن تجربة الإقامة في فندق يتمتع بإطلالات ساحرة على الواجهة المائية، فسيكون «العنوان مرسى دبي الخيار الأمثل لهم، في الوقت الذي يستمتع فيه عشاق الجولف بممارسة رياضتهم المفضلة في «العنوان مونتجمري». ولمزيد من التميّز يمكن للضيوف أيضا التوجه إلى «بالاس وسط المدينة» الذي يمتاز بتصاميم الأرابيسك الفاخرة ويحاكي أجواء المنتجعات الراقية في قلب المدينة.

ويقدّم «فيدا وسط المدينة» للضيوف طابعا أنيقا وراحة كبيرة، في حين يزدان «منزل وسط المدينة» بتصاميم أصيلة تثريها خدمات الضيافة العربية الأصيلة. ويقع كلا الفندقان في وسط مدينة دبي، الوجهة الراقية التي تحتضن برج خليفة، ودبي مول، ودبي أوبرا، ونافورة دبي.

وتضمن «رو للفنادق» المصممة للمسافرين العصريين إقامة فريدة بقيمة لا تضاهى. ويتمكن الضيوف من اقتناص الأسعار المميزة التي تبدأ من 99 درهما يضاف إليها الضرائب لليلة الواحدة في جميع فنادق العلامة التجارية التي تمتاز بمواقعها الحيوية في المدينة.

ويستمتع الزوار بعرض موسم الصيف في «العنوان فاونتن فيوز»، التحفة المعمارية المؤلفة من ثلاثة أبراج تتميّز بإطلالات مباشرة على برج خليفة ونافورة دبي، حيث من المقرر افتتاح الفندق قريبا. ويشارك في العروض أيضا الفندق المرتقب «العنوان سكاي فيو»، الذي يمثل منصة مشاهدة بانورامية تزيّن أفق مدينة دبي ببرجين متألقين يربط بين قمتيهما جسرٌ «سكاي بريدج» الرائع بتصميمه المعماري الفريد، في قلب وسط مدينة دبي. ويمكن أيضا حجز غرفة في «فيدا ذا هيلز» لجديد الراقي، وللباحثين عن الأجواء الهادئة لا بد لهم من تجربة «فيدا هاربر بوينت»، الوجهة الجديدة المفعمة بالهدوء في منطقة خور دبي الرائعة، إذ يبعد 10 دقائق فقط على مطار دبي الدولي، ليكون مثاليا لجميع المسافرين.

وفي هذا السياق، قال كريس نيومان، الرئيس التنفيذي للعمليات، مجموعة «إعمار للضيافة»: «حرصنا على تصميم باقاتنا الصيفية لتلبي تطلعات العائلات ومجموعات الأصدقاء وتوفير إلى أفضل خيارات الضيافة التي تقدمها 'مجموعة إعمار للضيافة' في مواقع حيوية في المدينة. وبإطلاقنا لهذه العروض الصيفية، نهدف إلى مواكبة تطلعات أنماط الحياة للزوار العائلين والمقيمين في الدولة على حد سواء».

«ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية» تتوسع إلى أسواق جنوب شرق آسيا

مع توفر البنية التحتية المتطورة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تمكنت شركة ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية من مواصلة التوسع في أسواق آسيا، حيث افتتحت مكتبا في هونغ كونغ بعد مكتبها في الفلبين الذي يضم 60 موظفا، وتجري الاستعدادات حاليا للبحث في افتتاح مكتب جديد في فيتنام.

في الوقت الذي تشهد فيه دول جنوب شرق آسيا نموا وتطورا قياسيا تضع بفضله معايير جديدة لمفاهيم التصميم والضيافة، تحرص شركة ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية على المشاركة بنشاط وفعالية في نجاح هذه الاقتصادات والاستفادة من الخبرات الكبيرة التي كونتها تلك الدول خلال 35 عامًا من العمل.

وقال عمار الأعسم، المدير التنفيذي لشركة ديوان للاستشارات الهندسية: «تتمتع الفلبين بمستويات نمو منتظمة، ويتميز البلد بمشهد تصميمي سريع التطور، وتعد الدولة مُصدّرة للفنيين المهرة وتتشابه أنظمة العمل بها مع تلك الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة».

ومع تركز الغالبية العظمى من أعمال الشركة على مدار 35 عامًا في منطقة الشرق الأوسط ، حيث توجد أسواقها الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والعراق، يُعرف عن شركة ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية نشاطها المكثف في أوروبا، وأفريقيا، وأجزاء من قارة آسيا.

عمار الأعسم

وتعليقاً على خطط التوسع المستقبلية في آسيا، قال الأعسم: «تتمثل خطتنا على المدى المتوسط في التعامل مع أربعة إلى خمسة مشاريع سنويًا قادمة من أسواق التصميم الموجودة لدينا بالفعل حاليا، وفي مرحلة لاحقة سنعمل على إنشاء مكتب محلي يتمتع باكتفاء ذاتي على مستويي تطوير الأعمال والتصاميم الهندسية، سواءً بشكل طبيعي أو من خلال الحصول على أعمال محلية راسخة».

وفي هذا الإطار تستهدف الشركة حاليا العمل عن كثب مع شركات التطوير العقاري في منطقة جنوب شرق آسيا من أجل تحسين جودة العمل الذي يتم إنجازه بالمنطقة.

ولدى شركة ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية حاليًا مكتب فرعي بمانيلا أنشئ في عام 2007، يديره اليوم أكثر من 60 مهندسا معماريا مؤهلا يمثلون قوام عمل الشركة في العاصمة الفلبينية، حيث تتشابه ممارسات العمل مع نظيراتها في الإمارات.

وفي إطار خطتها الاستراتيجية لضمان وجود قوي في أسواق جنوب شرق آسيا انطلاقا من مكانتها الريادية في مجال عملها، افتتحت شركة ديوان للاستشارات مؤخرًا مكتبا لها في هونغ كونغ مع وجود خطط أخرى تجري على قدم وساق لإنشاء مكتب آخر في مدينة هو تشي منه بفيتنام بنهاية عام 2019. وأشار كبار المسؤولين في شركة ديوان للاستشارات الهندسية إلى أن أسواق العمل الجديدة تثري روح وأنماط التصميم لدى الشركة، مؤكدين حرصهم الدائم على تطبيق معايير ومظاهر الثقافات المحلية في المجتمعات التي يعملون بها.

شركة ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية لا تتعدى الحدود الجغرافية فحسب، وإنما أيضاً تتجاوز حدود الإبداع والابتكار، ولدى الشركة مكاتب عمل في العراق، والسعودية، والفلبين، وإسبانيا. وبالإضافة إلى أسواق شرق آسيا، تشمل خطط التوسع المستقبلية للشركة قارة أفريقيا ودول آسيا الوسطى.